مركز
10 السياسة
سنوات
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

الأمم المتحدة
ECLAC
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

رسالة قصيرة
العدد رقم: 266

ردمد: 2318-9118
نوفمبر 2014

نظم الحماية الإجتماعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حالة إكوادور

ماريانا نارانجو بونيلا، باحثة، الجامعة الكاثوليكية البابوية في إكوادور

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تميز نظام الحماية الإجتماعية في الإكوادور بالتدخلات الشاملة للجميع في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، جنبا إلى جنب مع تنفيذ برامج إجتماعية محددة للرفاه الإجتماعية تستهدف أشد السكان فقرا، مثل ***برنامج منحة التنمية البشرية***، والمعاش الإجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم أن الإكوادور تمكنت من توسيع بنيتها التحتية الإجتماعية وحسنت صحة وتعليم السكان، إلا أن آثار إعادة التوزيع الناتجة عن السياسات الإجتماعية كانت محدودة، ولا سيما بين سكان الريف والمناطق المهمشة في االحضر في المدن الكبرى في البلاد.

وفي تنفيذ سياسات الحماية الإجتماعية على مدى الثلاثين سنة الماضية، كانت هناك نجاحات رئيسية ومجالات تقاعس. وكانت التغييرات الرئيسية تتعلق بالنهج العام والأهداف الصريحة لهذه السياسات رغم أن أدوات وأساليب التدخل الرئيسية بقت كما هي إلى حد كبير. على سبيل المثال، واصلت إكوادور تقديمها لخدمات الرعاية الصحية والتعليم بالمجان. كما كان هناك تخطيط مركزي للإمدادات العامة والتدخلات العامة القطاعية الممولة من الموارد المالية. وبالمثل، فإن عدداً كبيراً من برامج الرعاية الإجتماعية مثل *برنامج منحة التنمية البشرية*، وبرامج رعاية الأطفال تحت سن الخامسة، وبرامج الوجبات المدرسية، أصبحت مكونات دائمة للسياسة الإجتماعية. وتحسنت الخدمات الإجتماعية من حيث البنية التحتية والمعدات، ولكن لا تزال تفتقر إلى الجودة والملائمة هو ما يعني إستمرار اللامساواة.

وعلى هذا النحو، تواجه الحماية الإجتماعية في إكوادور الآن تحديات جديدة ومعقدة. ومنذ بداية ولاية الرئيس رافاييل كوريا في يناير عام 2007، إستهدفت الحكومة جعل الدولة مرة أخرى المتحرك الأول في تصميم وتنفيذ سياسة الحماية الإجتماعية وفي وضع طرائق ومؤسسات جديدة. وكان الهدف من الإجراءات أن تحل جهود الإستهداف واللامركزية بدعم من القطاع الخاص مع تعزيز تقديم الخدمات العامة العادية يشكل شامل ومركزي وقطاعي. وقد تغير أيضاً الإطار المؤسسي للحماية الإجتماعية. وإختارت الحكومة تعزيز البنية البيروقراطية من خلال القضاء على الأجهزة غير الوزارية المنشأة خلال التسعينيات. كما نفذت عمليات إعادة تنظيم و دمج للمؤسسات في مجال الحماية الإجتماعية، بما في ذلك المجلس القطاعي للسياسة الإجتماعية. وثمة فارق أساسي آخر يحدد سياسة الحماية الإجتماعية الحالية وهو أن الطريقة التي تمول بها الإجراءات الإجتماعية قد تغيرت.

وتدور التدخلات حول تعزيز إنتاج الخدمات الإجتماعية وتمويلها من الموازنة العامة، وتوفير الخدمات المجانية بدلاً من الخدمات المختلطة البديلة (الإنتاج الخاص والتمويل العام، أو الإنتاج الخاص والتمويل المختلط، الذي تتقاسمه الدولة والمستفيدون). وقد تم تمويل التغطية التي حققها نظام الحماية الإجتماعية في إكوادور من خلال موارد هائلة من مصادر غير إعتيادية وغير دائمة (مثلاً من إرتفاع أسعار النفط العالمية والمديونية الداخلية والخارجية)، مما يهدد إستدامة السياسات والبرامج الحالية. ويجب على المسؤولين إيلاء إهتمام خاص لهذه المسألة لمنع حدوث نكسات.

وعلى الرغم من أن التدابير التي إتخذتها حكومة الرئيس كوريا في السنوات الأخيرة تشير إلى إتجاه جديد، إلا أنها لم تصنع حتى الآن نموذجاً جديداً كلياً. فالتغييرات التي طرأت على السياسات والبرامج الحالية سعت بدلاً من ذلك إلى تكييف ما كان موجوداً بالفعل ليتناسب مع الأهداف المحددة في "ثورة المواطنين" التي قامت بها الحكومة، ولكن تم أيضاً إجراء تغييرات هيكلية أقل. وبالمثل، فإن التغييرات التنظيمية و المؤسسية التي أدخلت تمثل تحولاً في نهج الحماية الإجتماعية، ولكنه لم يكن دائما ملموساً لتحسين رفاه الأشخاص المستبعدين.

ورغم الكم الهائل من الموارد المستثمرة – حيث إرتفعت النفقات الإجتماعية من 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 15.0 في المائة في عام 2012 – ورغم المحاولات الجديدة لإصلاح نظام الحماية الإجتماعية الإكوادوري، لا يزال البلاد بحاجة إلى مناقشة جادة بشأن آثار السياسات التي تم تنفيذها. وما زالت الإجراءات الحكومية تفتقر إلى المساءلة والتقييم، والتدقيق العام. ولا تزال المناقشة البناءة التي جرت خلال الفترة من 2013 إلى 2017 حول التغييرات التي يجب أن تصاحب الإجراءات في هذا القطاع دون إتخاذ أي قرار بشأنها.

وأخيرا، لا بد من الإعتراف بأن دولة يعيش فيها ثلث السكان الناشطين إقتصاديا على الإستهلاك الذاتي وإقتصاد الكفاف، فإن الجهود التي بُذِلت على مدى الفترة الأخيرة قد إستطاعت بالفعل زيادة دخل السكان والحد من اللامساواة، ويشكل أساس في القطاع الرسمي الحديث. وقد إنخفض معامل جيني للدخل القومي من 0.56 في عام 2002 إلى 0.48 في عام 2012. ومع ذلك، فإن القطاع غير التجاري لم يشهد نفس التغييرات. وعلاوة على ذلك، يجب أن نضع في إعتبارنا أن هناك مكونات هامة أخرى من اللامساواة إلى جانب الدخل، مثل اللامساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتغذية والسكن والبطالة، وخاصة في المناطق الحضرية والريفية المهمشة في إكوادور، حيث لا تزال إحتياجاتهم غير ملباة.

المراجع:

Naranjo Bonilla, M. (2013). 'Sistemas de protección social en América Latina y el Caribe: Ecuador', Documento de Proyecto, No. 552. Santiago de Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean.

هذا العدد من رسالة قصيرة تم إعداده بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل واللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية: www.ipc-undp.org
ت: +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

إضغط وعلق